

Distr.: General

29 June 2009

Arabic

Original: English/French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي**

موجز

يتضمن هذا التقرير استنتاجات الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التي تنبثق أساساً عن الزيارة التي قام بها إلى هايتي في أيار/مايو ٢٠٠٩. ويعرض ما أتيح للبلد من فرص متزايدة للاستفادة من الدعم الدولي، وكذلك التحديات الرئيسية التي ما فتئت تترجم هذه التعبئة المتجددة إلى تقدم ملموس على أرض الواقع. ويبرز التقرير مسؤوليات جميع الشركاء في ضمان فعالية المعونة، وهو شرط مسبق لتحقيق دوام الاستقرار في هايتي. وفيما يتعلق بالمحالات الفنية الرئيسية للمساعدة الدولية، يشدد الفريق على التحديات المزروجة لتقديم الدعم الفوري على سكان هايتي عبر سبل منها الإسراع في توفير فرص العمل والاستثمارات الأجنبية، وعلى الحاجة إلى مواصلة الدعم المتعمق للمجتمعات، بما فيها المجتمعات في المناطق الريفية. ويدعو الفريق إلى اتخاذ إجراءات متزامنة في هذه الاتجاهات. ويختتم التقرير بتوصيات موجهة إلى السلطات الهايتية وشركائها الدوليين تهدف إلى تعزيز أثر المساعدة الإنمائية. وبما أن هايتي أصبحت عند مفترق طرق، فقد باتت التعبئة المتواصلة من الجميع أمراً لا غنى عنه لمساعدة البلد على تلافي الارتداد إلى الاضطرابات الاجتماعية.

* E/2009/100

** تأخر تقديم هذا التقرير لكي يتضمن عناصر الزيارة التي قام بها الفريق إلى هايتي في الفترة من ٤ إلى

٧ أيار/مايو ٢٠٠٩.



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - تعبئة الدعم الدولي لهايتي: الفرص والتحديات
٥	ألف - التزام دولي متجدد بدعم هايتي
٦	باء - التقدم المحرز نحو تولّي السلطات الوطنية شؤون استراتيجيات التنمية
٧	جيم - معالجة مواطن الضعف التي لا تزال تعاني منها مؤسسات الدولة
٩	دال - احتمال نفاذ صبر الجهات المانحة وفتور همّتها
١١	ثالثا - التحدي المزوج للعمل السريع والدعم المتعمق
١٢	ألف - تلبية الاحتياجات العاجلة
١٤	باء - تجديد الزخم لصالح القطاع الخاص
١٦	جيم - ضرورة مواصلة تقديم الدعم لتنمية المجتمعات المحلية
١٨	رابعا - النتائج والتوصيات
٢٣	المرفق برنامج زيارة الفريق الاستشاري المخصص إلى هايتي

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير هو التقرير الخامس الذي قدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ أن استأنف الفريق الاستشاري المخصص لهيئة العمل في عام ٢٠٠٤. وبناء على طلب من حكومة هايتي، قرر المجلس آنذاك، بموجب قراره ٥٢/٢٠٠٤، استئناف عمل الفريق الاستشاري المخصص لهيئة الذي أنشئ في عام ١٩٩٩ للمساعدة في تنسيق عملية وضع برنامج طويل الأجل لتقديم المساعدة إلى ذلك البلد. ووفقاً لما جاء في مقرر المجلس ٣٢٢/٢٠٠٤، فإن الفريق يتكون من الممثلين الدائمين لإسبانيا والبرازيل وبنن وترينيداد وتوباغو وشيلي وكندا وهايتي لدى الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب قدمته بيرو في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ (انظر E/2009/49)، قرر المجلس إشراك الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة كعضو إضافي من أعضاء الفريق (المقرر ٢١١/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩). وترأس الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة الفريق منذ اجتماعه الأول الذي عقد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ووفقاً لما نص عليه المقرر ٣٢٢/٢٠٠٤، دُعي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الخاص للأمين العام لهيئة للمشاركة في اجتماعات الفريق.

٢ - وبموجب قراره ١٠/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص لغاية موعد انعقاد دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩ "بغرض الاضطلاع بالمتابعة عن قرب لاستراتيجية هايتي الإنمائية الطويلة الأجل وإسداء المشورة بشأنها لتعزيز الانتعاش والاستقرار على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفالة اتساق واستدامة الدعم الدولي لهيئة على أساس الأولويات الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل وبالاعتماد على إطار التعاون المؤقت وورقة استراتيجية النمو والحد من الفقر، ومع التشديد على ضرورة تفادي التداخل والازدواج فيما يتعلق بالآليات القائمة". كما طلب المجلس إلى الفريق أن يقدم تقريراً عن أعماله، مشفوعاً بتوصيات، حسب الاقتضاء، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩.

٣ - ويعتمد هذا التقرير إلى حد كبير على استنتاجات الزيارة التي قام بها الفريق لهيئة في الفترة من ٤ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩. ويذكر أن زيارة الفريق إلى هايتي التي كان مقرر القيام بها في ربيع عام ٢٠٠٨ قد ألغيت بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد آنذاك وعدم وجود حكومة دستورية. وتعيين ميشيل دوفيفيه بيير - لويس رئيسة للوزراء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ واستعادة الاستقرار أتاحت للفريق أن يستأنف ممارسته

لزيرة البلد والالتقاء بالسلطات الهايتية وممثلي المجتمع المدني الرئيسيين والشركاء الدوليين في التنمية على أرض الواقع. ويدل هذا في حد ذاته على قدرة البلد على مواجهة الحالات الصعبة واتباع مسار بناء.

٤ - ويرد بمرفق هذا التقرير موجز لبرنامج الفريق في هايتي، والذي يتضمن تفاعل الفريق مع أصحاب المصلحة المعنيين ولزيارته الميدانيتين إلى غونائيف وكارفور فوي. وقد استندت مرجعية الزيارة إلى تقارير سابقة قدمها الفريق إلى المجلس، وعلى الأخص إلى التوصيات الواردة في تقرير عام ٢٠٠٧ (E/2007/78)، التي تبلورت في إطار ثلاثة مواضيع رئيسية: (أ) التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة؛ (ب) بناء القدرات المؤسسية؛ (ج) وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي ما برحت تشكل "نموذجاً تحليلياً" رئيسياً لدراسة الفريق للوضع الإنمائي في هايتي. وقد أبرز أثر الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير التي دمرت أجزاء من البلد في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وهشاشة هايتي في مواجهة الأزمات الغذائية والنفطية والمالية والبيئية على الصعيد العالمي مدى ضعف الوضع الذي تناوله أصلاً تقرير عام ٢٠٠٨ (E/2008/90).

٥ - ويود الفريق أن يعرب عن تقديره للتبادل الصريح والبناء للآراء الذي جرى مع المسؤولين الهايتيين، بمن فيهم الرئيس رونيه بريفال، وميشيل دوفيفيه بيير لوي رئيس مجلس الوزراء، وأولريتش نيكولاس وزير الخارجية، وجان - ماكس بيلريف وزير التخطيط والتعاون الخارجي، بالإضافة إلى أعضاء آخرين بمجلس الوزراء. ويعرب الفريق أيضاً عن امتنانه لكل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ورئيسها هادي عنابي وفريق الأمم المتحدة القطري لما قدموه من دعم فني ولوجستي أثناء الزيارة. ويعزى إلى حد كبير النجاح الذي حققته هذه البعثة واجتذبت قدراً كبيراً من الاهتمام في هايتي والمقر إلى التعامل الجيد مع تلك الجهات الفاعلة ومع ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلك الدبلوماسي ومجتمع المانحين في بورت - أو - برانس وخارج العاصمة على السواء.

٦ - وكانت زيارة الفريق، التي نظمت في أعقاب انعقاد مؤتمر ناجح للمانحين في واشنطن العاصمة، أول مسعى دولي لاستعراض كيفية متابعة تنفيذ الالتزامات على أرض الواقع، وذلك في مجالات منها فعالية المعونة والملكية الوطنية وكذلك آفاق التنمية في الميادين الاقتصادية - الاجتماعية والإدارية الرئيسية. وكموضوع متكرر في المناقشات، أكد الكثير من المحاورين على أن هايتي باتت عند مفترق طرق وأن التحسينات الملموسة في الحياة اليومية لشعب هايتي كانت ضرورية "لتوطيد" السلام والأمن اللذين حققتهما الحكومة بدعم من

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأضحت قدرتها على التعافي من اضطرابات العام الفائت والاستفادة التامة من الدعم الدولي وتحسين شروط معيشة سكانها على المحك، وباتت النتائج الملموسة لتلك الجهود حاسمة الأهمية لمستقبل علاقة هايتي مع شركائها الإنمائيين. ويود الفريق أن يركز على عدد مختار من التحديات التي يعتبرها رئيسية في هذه المرحلة ولتحقيق تنمية أطول أجلاً في البلد عوضاً عن محاولة التعامل مع مجمل مشاكل هايتي الإنمائية.

ثانياً - بعثة الدعم الدولي لهايتي: الفرص والتحديات

- ٧ - شهد الفريق أثناء زيارته إلى هايتي تقدماً أحرز على مختلف الجبهات، ولا سيما في قطاعي الأمن وسيادة القانون. كما لاحظ وجود حاجة واضحة إلى مواصلة الاهتمام من أجل تعزيز التقدم على الجبهة الإنمائية وترجمة الالتزامات الواعدة إلى إنجازات ملموسة.
- ٨ - وثمة خطوة هامة اتخذت بعد التجديد الأخير لولاية الفريق الذي حدث في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وذلك عندما جدد مجلس الأمن بموجب قراره ١٨٤٠ (٢٠٠٨) الذي جدد لمدة عام آخر ولاية البعثة بنفس التشكيلة. وشجع المجلس أيضاً الممثل الخاص للأمين العام على تيسير الحوار السياسي بين حكومة هايتي وجميع الجهات السياسية الفاعلة المعنية بحيث تتمكن المؤسسات السياسية المنتخبة ديمقراطياً من المضي قدماً في أعمال الإصلاح المبينة في وثيقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر.

ألف - التزام دولي متجدد بدعم هايتي

- ٩ - تلقت هايتي، منذ بداية ٢٠٠٩، قدراً كبيراً من الاهتمام والالتزام بالدعم على الصعيد الدولي. وأعدت الزيارة المشتركة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس السابق للولايات المتحدة ويليام ج. كلينتون إحياء مفهوم مفاده أن هايتي تستحق قدراً كبيراً من الدعم. كما قام مسؤولون عديدون رفيعو المستوى من بلدان شريكة بزيارة للبلد والتزموا بمواصلة تقديم المساعدة. وقد شكلت زيارة مجلس الأمن إلى هايتي في آذار/مارس (انظر S/2009/175) مظهراً هاماً من مظاهر هذه العزيمة المتجددة لتقديم المساعدة ومشاهدة التغيرات على أرض الواقع. ومن المتوقع أن يستمر تعزيز هذه الجهود من جراء تعيين الأمين العام مؤخراً لكلينتون رئيس الولايات المتحدة السابق مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة لهايتي. ويرحب الفريق بهذا التعاقب للخطوات الإيجابية التي تتخذ لأجل هايتي.

- ١٠ - وتمثل أحد التطورات الهامة في مزيج من هذا الزخم السياسي الذي تحاط به هايتي والذي يقترن بإسهامات جوهرية واضحة فيما ينبغي عمله لتحسين الوضع. وفي كانون

الثاني/يناير، قدم البروفسور بول كوليبه، الذي يعرف المجتمع الإنمائي حق المعرفة عمله بشأن تقديم الدعم الاقتصادي - الاجتماعي للبلدان في مرحلة ما بعد الصراع، تقريراً إلى الأمين العام بين فيه أن "هايتي لا تعتبر حالة تدعو إلى اليأس" واقترح استراتيجية تكفل انتقالاً "من الكارثة الطبيعية إلى الأمن الاقتصادي". وينبغي بلوغ هذا الهدف عبر إتاحة فرص العمل، وتوفير الخدمات الأساسية، وتحقيق الاستدامة البيئية مع التأكيد الشديد على دور القطاع الخاص.

١١ - واستفاد من هذا الزخم المؤتمر الثالث المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي، الذي عقد في واشنطن العاصمة، في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وتمكن المؤتمر، الذي نظم تحت إشراف مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والذي سبقه اجتماع تحضيرى تقني عقد في أوتواوا، من جمع شخصيات رفيعة المستوى من الشركاء الإنمائيين الحاليين والمناخين الجدد المحتملين وأتاح المجال للتعهد بمبلغ يزيد على ٣٧٨ مليون دولار في استجابة للخطة التي قدمتها الحكومة. وأضيف عنصر التواجد القوي للمجتمع المدني إلى مفهوم التعبئة لتلبية احتياجات البلد. وقد عانى المؤتمر، على غرار تلك التي نُظمت في تموز/يوليه وتشيرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٦، من قصور في الوفاء بالتوقعات المالية التي قدمتها الحكومة لتنفيذ خطتها للانتعاش والإصلاح الاقتصادي، بينما أثبت نجاحه في تعبئة الدعم السياسي اللازم للمجتمع الدولي المقدم إلى الحكومة.

باء - التقدم المحرز نحو توكلي السلطات الوطنية شؤون استراتيجيات التنمية

١٢ - دعت هايتي شركاءها الدوليين، في مؤتمر واشنطن، إلى الاتفاق على نموذج جديد للتعاون من أجل النمو والتنمية. وتحقيقاً لذلك الغرض، أعدت الحكومة برنامجاً لتعزيز الاقتصاد في هايتي يتضمن خطة لخفض ضعف البلد إزاء الكوارث الطبيعية وبمجموعة من المشاريع المنتقاة يتعين تنفيذها على وجه السرعة في المناطق المعرضة للخطر قبل بدء موسم الأمطار، وخطة للإنعاش الاقتصادي تهدف، في جملة أمور، إلى إيجاد فرص عمل وزيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين قطاعي النقل والكهرباء وكفالة حصول السكان على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

١٣ - وتطلب إعداد هذه الوثائق من حكومة هايتي إجراء خيارات جوهرية على صعيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية واختيار مشاريع محددة باعتبارها ذات أولوية لتنفيذها على السواء. وتجدد الإشادة بالأعمال المنجزة في هذا الصدد وبالطريقة التي اتبعتها رئيس الوزراء بيير لويس في مؤتمر واشنطن للترويج للبرنامج ومنذ ذلك الحين. ويشار إلى أن حكومة هايتي أظهرت بالفعل مواصفات قيادية بارزة في إنجاز وثيقة الاستراتيجية الوطنية

لتحقيق النمو والحد من الفقر في عام ٢٠٠٧ والتي تشكل، مع خطة الحكومة التي قُدمت في مؤتمر واشنطن، إطار الأولويات الوطنية الذي ينبغي أن يخصص الشركاء الإنمائيين المساعدات في إطاره.

١٤ - وكننتيجة إيجابية لأحداث مؤسفة للغاية، عجلت الكوارث الطبيعية الأخيرة بإدراج البرامج ذات الأولوية في الميزانية الوطنية لتلبية الاحتياجات الملحة، وبالتالي تعزيز ملكية السلطات الوطنية لهذه الأنشطة. وعلاوة على ذلك، يجدر التأكيد على الدور المتزايد الذي تضطلع به سلطات هايتي في تنسيق الجداول القطاعية التي أُعدت مع مجموعة الشركاء التقنيين والماليين، مما يدل على تعزيز ملكية الوزارات نفسها للمشاريع.

١٥ - ومن جهتها، نسقت منظومة الأمم المتحدة جهودها، سواء على الصعيد الأفقي عن طريق وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ الذي يوفر إطارا برنامجيا مشتركا لجميع كيانات الأمم المتحدة المثلة في هايتي، أو عموديا عن طريق ربط هذا العمل الجماعي بالاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر. وفي قراره ١٨٤٠ (٢٠٠٨)، دعا مجلس الأمن "البعثة ومجموعة الدول إلى زيادة تعزيز التنسيق فيما بينهما، وإلى المساعدة، بالتنسيق مع حكومة هايتي والشركاء الدوليين، على كفالة قدر أكبر من الكفاءة في تنفيذ ورقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر، من أجل تحقيق التقدم في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الذي أقرت خطة التدعيم التي وضعها الأمين العام بأهميته الأساسية لتحقيق الاستقرار في هايتي". وركزت منظومة الأمم المتحدة على ثلاثة محاور ذات أولوية للتحرك حُددت في وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر (هي الحكم الديمقراطي والتنمية البشرية المستدامة وإدارة البيئة والمخاطر الطبيعية)، وتغطيها ميزانية تقديرية تبلغ ٥٢٠ مليون دولار. وسيسهم هذا المسعى بالتأكيد في تقدير الجهود التي تبذلها سلطات هايتي وتعزيز قدرتها على العمل، التي لا تزال ضعيفة حتى اليوم.

جيم - معالجة مواطن الضعف التي لا تزال تعاني منها مؤسسات الدولة

١٦ - ما فتئ تحسين أداء الإدارة العامة يشكل هدفا هاما وبجالات رئيسيا للتعاون التقني في هايتي، وخاصة منذ تغيير الحكم فيها في عام ٢٠٠٤. كما أن ترشيد النفقات العامة ما فتئ يمثل جهدا مستمرا تبذله الحكومات المتعاقبة، حيث حُققت على صعيد الاقتصاد الكلي نتائج ملحوظة أقرّ بها صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، لا يزال ضعف مؤسسات الدولة واقعا في هايتي بل وأحد خصائص الوضع فيها.

١٧ - وعين الفريق، في قطاعات شتى، غياب تواجد الدولة الذي اعتبره العديد من أعضاء الفريق عقبة رئيسية في وجه التنمية. ومن الملاحظ أن منظمات المجتمع المدني، بدلا من أن تشكو من سلطة الدولة، أبدت أسفها لمواطن الضعف فيها وأقرت بأنها لا تعرف الكثير عن الخطة الإنمائية للحكومة. ففي مجال التعليم على سبيل المثال، في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بلغ عدد الأشخاص الذين لم يسبق أن التحقوا بالمدرسة ٨٢٩ ٧٩٣ ٢ نسمة (٣٨,٨ في المائة من مجموع سكان هايتي). وتبلغ نسبة المسجلين في المدارس الحكومية من الأطفال ١٨ في المائة فقط، علما بأن التعليم الخاص لا يزال لا يعتبر مقياسا وريديا النوعية في الغالب. وعلى أي حال، ثمة تناقض بين المبالغ الكبيرة التي تنفقها الأسر على تعليم أبنائها والأداء السيئ للنظام المدرسي. واستمرار ارتفاع معدل الوفيات النفاسية (٦٣٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء) سببه أيضا عجز دولة هايتي عن كفالة توفير الخدمات الصحية الأساسية للسكان على نطاق البلد.

١٨ - ولا بد من الإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية لا يمكن أن تعوض عن قصور الدولة، على الرغم من وجودها بكثرة ومن المساعدات المالية الدولية التي يمكنها الحصول عليها. وهايتي تمثل، في هذا المجال، حالة مدرسة الأمر الواقع من حيث أن أنشطة الرابطة لا يمكن أن تحل محل مؤسسات الدولة. ومع أن النتائج التي تحققت حتى الآن ضعيفة، يجب أن يظل دعم الهياكل العامة وتعزيز قدرتها على العمل، أو "تمكينها"، هدفا يسعى قادة هايتي وشركاؤهم في التنمية إلى تحقيقه. أما المنظمات غير الحكومية، فينبغي أن تُدرج أنشطتها على نحو أفضل في الإطار الذي تحدده الحكومة، التي لا تتوافر لديها معلومات منتظمة عن أنشطة هذه المنظمات وإسهامها الفعلي في تنمية البلد.

١٩ - وبما أن الأمن والاستقرار شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة، هناك حاجة ماسة إلى مواصلة تقديم الدعم للشرطة الوطنية الهايتية، على غرار الدعم الذي تقدمه لها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ويعرض نقص المعدات حاليا للخطر التقدم المحرز في تعيين الموظفين الجدد وتدريبهم. واستفاد الفريق خلال زيارته من خدمات الحماية المحسنة التي تقدمها الشرطة وشاهد مقدار ما تحمله كلمة الاحتراف من معنى داخل هذه المؤسسة. ويشدد الفريق على ضرورة منحها الوسائل الكفيلة بتيسير بناء قدراتها. وينطبق الأمر نفسه على قطاع القضاء حيث أعيد فتح مرافق التدريب وجرى تحسين الإطار التشريعي. وينبغي الآن توفير الدعم المناسب للجهاز القضائي إذا كان المطلوب وضع الأسس لسيادة القانون في هايتي.

٢٠ - وزار الفريق برلمان هاييتي للمرة الأولى واجتمع بممثلين رفيعي المستوى من كلا المجلسين وكذلك من الوزارة المسؤولة عن العلاقات مع البرلمان. وبدأت هاييتي في التدريب على كيفية تشغيل الهياكل الديمقراطية للنظام البرلماني، وأعرب الفريق عن ارتياحه لذلك. وهذا التدريب ليس خلوا من القيود بالنسبة للحكومة، التي تكسر الكثير من الوقت للرد على أسئلة البرلمانين أو لتبرير الميزانية. ومن هذا المنطلق، اعتمدت بالتصويت الميزانية المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قبل ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية. وخطر إصابة الدولة بالشلل حقيقي في هذا السياق. ويعتزم الفريق إذن التأكيد على أهمية اتباع نهج بناء لتحديد امتيازات كل جهة، يتسنى في إطاره ترسيخ دور المؤسسات في خدمة العملية الديمقراطية. ويشدد الفريق على أهمية التوافق السياسي في هذا المجال وعلى ضرورة توسيع نطاقه ليشمل المؤسسات البرلمانية.

دال - احتمال نفاذ صبر الجهات المانحة وفتور همتها

٢١ - كنتيجة لمواطن الضعف المؤسسية هذه، سرعان ما تصبح الوزارات مثقلة بشدة بأعباء آليتي إدارة المشاريع الممولة من الجهات المانحة و المساءلة بشأنها، ولا سيما الجداول العديدة التي يُطلب منها ملؤها. وفي هذا السياق، لا تزال حصة المساعدة الإنمائية التي تُنفق عن طريق المنظمات غير الحكومية لا عن طريق مؤسسات الدولة، مرتفعة جدا إذ تناهز ٨٠ في المائة من مجموع هذه المساعدة. وليس لدى حكومة هاييتي أي سلطة على كيفية استخدام هذه الأموال التي تتصل في المقام الأول بالخدمات الاجتماعية الأساسية، ولديها القليل من المعلومات عنها. ولم تطرأ تغييرات أساسية على هذا الوضع، الذي عرضه الفريق في تقاريره السابقة. غير أن المشاركة المتزايدة للمنظمات غير الحكومية في آليات تشمل تلك التي يضطلع بها المنسق المقيم للأمم المتحدة، تعد اتجاهها إيجابيا.

٢٢ - وما فتئ الفريق معجبا بنضج التحليل الذي قدمته الحكومة في مؤتمر واشنطن كأساس لـ "النموذج الجديد للتعاون" الذي دعت إلى اعتماده. وقد طُرحت بنود المعادلة بوضوح شديد على بساط البحث: فالحكومة لا تجد في المساعدات الدولية الوسائل الكفيلة بتلبية احتياجات السكان الأساسية، وبالمقابل، لا تتوافر لدى الجهات المانحة نقاط استدلال كافية في مجال الحكم. وبالتالي، يتمثل الهدف في تبديد الانزعاج الحالي السائد لدى الطرفين، والاستعاضة عنه بعلاقة من الثقة تسمح بالانتقال من الاستياء المتبادل إلى المساءلة المتبادلة. ومجرد طرح المشاكل بهذه الطريقة يشكل بداية لحلها، وهو أمر يدعو للارتياح. وقد اتسمت الدواول التي أحرها الفريق مع وزير التخطيط بنفس الصراحة والزاهة الفكرية.

٢٣ - ورغم هذا النهج، لم تحصل حكومة هايتي في مؤتمر واشنطن على دعم الميزانية الذي كانت تتوقعه (جرى التعهد بتقديم حوالي ٨٢ مليون دولار). ولتحسين الوضع، ينبغي إقامة عملية حوار بشأن إدارة دعم الميزانية ووضع إطار هيكلي للشراكة. ويود الفريق التأكيد على أن عناصر إعداد هذا الإطار متوافرة اليوم أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البلد، في شكل استعداد حقيقي للحوار، ووجود ورقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر التي تقع على عاتق وزارة التخطيط والتعاون الخارجي مسؤولية واضحة عن متابعة تنفيذها، وخطبة الحكومة التي تحدد أولويات البلد وضرورة التحرك بسرعة نظرا لتفاقم مواطن الضعف فيه.

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، يوفر تحسين آليات التنسيق مع الجهات المانحة منبرا لتضافر الجهود وتنسيق الأنشطة. ويوجد حاليا في هايتي ثلاثة منظمات للتنسيق هي: الفريق الأساسي، الذي يرأسه الممثل الخاص للأمين العام والذي هو أساسا فريق سياسي؛ واللجنة التنفيذية للشركاء التقنيين والماليين، التي تتكوّن من ١٠ شركاء رئيسيين وينسق أنشطتها المنسق المقيم؛ ومجموعة موسعة من الشركاء التقنيين والماليين. كما أنشئت مجموعات قطاعية لتحسين التنسيق بين الشركاء على الصعيدين التنفيذي والتقني. ويشكل وجود أمانة اللجنة التنفيذية في مكتب المنسق المقيم عنصرا إيجابيا بالنسبة للجهات المعنية بالتنمية التابعة للأمم المتحدة في هايتي. ومن الوسائل التي قد تكون مفيدة لتقديم المزيد من المساعدة في هذا الصدد، إنشاء منتدى رفيع المستوى يمكن فيه للحكومة وشركائها الإنمائيين الرئيسيين الاجتماع في إطاره بشكل منتظم لمناقشة واستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ الالتزامات المتبادلة. ويمكن أن يضطلع بهذا الدور "المنتدى السياسي" الذي جرى التفكير فيه في مؤتمر واشنطن.

٢٥ - ويشكل بطء عملية اتخاذ القرارات في القطاعات الرئيسية، مثل وضع تعريفات الكهرباء أو إدارة الموانئ، عقبة أمام تقديم المعونة تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي. وقد أعربت الجهات المانحة عن قلقها لعدم اتخاذ قرارات في هذه المجالات، على الرغم من المساعدة التقنية المقدمة إلى الحكومة لتيسير العملية. وأكدت أيضا على العواقب السلبية لهذا التأخير على مستوى المدفوعات.

٢٦ - وذكرت جهات هايتية ودولية كثيرة تحاورت مع الفريق أن هايتي بلغت مفترق طريق، ويمكن أن تقع مجددا في حالة اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار ما لم تُستغل الفرص المتاحة حاليا. ويود الفريق التأكيد على أن مثل هذا السيناريو ليس خيارا بالنسبة للمجتمع الدولي، وينبغي بذل قصارى الجهود لتجنبه. فقد حان الوقت لبذل جهود خاصة لوقف

”العمل كالمعتاد“، للاستفادة الكاملة من الإمكانيات الحالية وإعطاء معنى حقيقي لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. ولتحقيق هذه الغاية، من الأهمية بمكان أن تتحمل كل جهة فاعلة مسؤولياتها، وهي على وجه التحديد الحكومة، من خلال اتخاذ قرارات سريعة وواضحة، والبرلمان، من خلال تسريع عملياته الاستعراضية، والجهات المانحة من خلال موازنة المعونة التي تقدمها مع أولويات الحكومة وتحسين الإجراءات. وتلك هي الطريقة الوحيدة لتحريك الوضع الراهن وتوفير فرص حقيقية للتنمية.

٢٧ - ويمكن أن تكون النتائج المترتبة على تجميد الوضع خطيرة. بل من المرجح أن تتجلى قريبا مع توقع ارتفاع العجز المالي بسبب عدم كفاية الدعم المالي مقارنة بتوقعات واشنطن، وإمكانية تمويل البنك المركزي التي قد تخفض مستوى أداء الاقتصاد الكلي. وسيكون إنفاق المبالغ المخصصة للحد من الفقر، على النحو المتوخى في وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر، محدودا أيضا. وفي هذا السياق، سيشكل منح إعفاء من الديون لهائتي مساعدة كبيرة. ومن المتوقع أن يقوم المجلس التنفيذي للبنك الدولي بالنظر في هذه المسألة في تموز/يوليه، خلال المناقشات بشأن التقدم المحرز في هائتي نحو إنجاز الأعمال في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٢٨ - ويعتبر الفريق أن إحدى المهام الهامة التي ينبغي للمبعوث الخاص للأمم المتحدة الاضطلاع بها هي تشجيع الاستخدام الكامل للإمكانيات الحالية من أجل نشر القدرات وترجمة المعونة إلى واقع ملموس في البلد، من خلال أمور منها حشد موارد القطاع الخاص. وسيطلب الأمر بذل جهود خاصة لكفالة التغلب على الصعوبات التي يواجهها جهاز دولة هائتي في الاتصال بالآليات الدولية للمساعدة الإنمائية، وتوفير الإرادة لتحقيق الأثر المنشود على أرض الواقع.

٢٩ - ولتحقيق ذلك، تتسم طريقة إيصال المساعدة الدولية بالأهمية، دون أن تنتقص من أهمية المناقشة بشأن موضوع الأنشطة التي يضطلع بها، وبشأن مسألة أساسية في سياق هائتي، ألا وهي الربط بين تحقيق نتائج سريعة وتقديم دعم متعمق.

ثالثا - التحدي المزدوج للعمل السريع والدعم المتعمق

٣٠ - تواجه هائتي بعض التحديات الملحة. وكثيرا ما تلقي ضرورة إيجاد حلول فورية للمشاكل الحادة التي تهدد استقرار البلد بظلالها على جهود التخطيط على المدى الطويل. ومع ذلك، يحتاج البلد، لتحقيق نتائج مستدامة، إلى أن يعمل في كلا الاتجاهين وأن ينسق شتى أنواع الأنشطة المضطلع بها.

ألف - تلبية الاحتياجات العاجلة

٣١ - تعمل هايتي حالياً في سباق مع الزمن للاستعداد لموسم الأعاصير. ففي عام ٢٠٠٨، تددت نسبة قدرها ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في غضون أربعة أسابيع، عندما ضربت العواصف والأعاصير المتتالية البلد في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، فأفضت إلى إلحاق أضرار أو إصابات بـ ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة وإلى مقتل أكثر من ألف شخص. ومنذ زيارة الفريق، أودت العواصف بحياة عشرات الأشخاص في سان مارك، في منطقة أرتيبونيت، في جنوب البلد.

٣٢ - وزار الفريق بلدة غوناييف، التي كانت الأشد تضرراً من أعاصير وفيضانات العام الماضي. ويود الفريق أن يؤكد، على أساس المناقشات التي أجراها مع السلطات المحلية وبعثة الأمم المتحدة والمسؤولين عن التنمية، أن الأوضاع في المنطقة لا تزال تبعث على القلق رغم الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في مجال التعمير والوقاية. ولا يزال يتعين قطع شوط طويل لإنجاز تنظيف النهر الذي فاض واجتاح مياهه الموحلة غوناييف في العام الماضي، رغم أنه لم يتبق على بداية موسم الأعاصير القادم سوى ثلاثة أشهر. ويحد ضعف الهياكل الإدارية من نطاق أنشطة إعلام وإعداد السكان، الذين بدأت قدرتهم على الصمود تستنفذ بالفعل.

٣٣ - وعلاوة على ذلك، لا يتأتى الضعف السائد فقط عن قيود متعلقة بالطبيعة. فهو يتأتى أيضاً من انعدام الأمن القانوني الذي يعتري ملكية الأراضي في هذه المنطقة التي تعتبر مخزناً للأغذية في هايتي ولكن لا يوجد حتى الآن فيما يخصها سجل عقاري. فينضاف "انعدام الأمن العقاري" الناجم عن ذلك إلى مجموعة العوامل التي تزيد من حدة الضعف المشار إليه. ويعقد انعدام الأمن العقاري استمرار استخدام الأراضي لأغراض زراعية أو حراجية، يمكن أن تمنع الالهيئات الأرضية الناجمة عن الأمطار الغزيرة أو تحد منها. وعليه، فإن الظروف مهيأة لوقوع أزمات إنسانية جديدة، ناجمة عن كوارث طبيعية، لكن جذورها متأصلة في مشاكل قديمة غير محسومة. وبالتالي، فإن من شأن اتخاذ تدابير لتحقيق الأمن العقاري أن يكون بداية لضرورة الأخذ بنهج نظامي في كثير من المجالات.

٣٤ - ولقد أكدت الأزمة السياسية التي شهدتها عام ٢٠٠٨ على التحدي المتمثل في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الريفية في هايتي، وهو جانب تناوله الفريق في تقريره المرفوع إلى المجلس في عام ٢٠٠٨ (انظر E/2008/90)، وأجرى متابعة بشأنه خلال زيارته هذا العام. وقد شدد جميع المتحاورين مع الفريق، بمن فيهم وزير الدولة لشؤون الزراعة وممثلين للمنظمات الدولية الرئيسية العاملة في هذا المجال، على الحاجة الملحة إلى إعادة تنشيط الإنتاج الزراعي

الوطني، بما في ذلك مصائد الأسماك. وقد تعرض محصول آخر موسم زراعي لعام ٢٠٠٨ في هذا البلد، الذي لا يتمتع بالاكتمال الذاتي في قطاع الأغذية، للضباب أو لأضرار بالغة. ونتيجة لذلك، فإن أكثر من ثلث العدد الكلي للسكان يعاني بصورة معتدلة أو شديدة من انعدام الأمن الغذائي، وثمة مجموعات من السكان تعاني من سوء تغذية حاد في المناطق النائية، حيث لا يزال توزيع المساعدات يمثل تحدياً. وقد ازدادت ميزانية برنامج الأغذية العالمي من ٢٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٣ ملايين دولار في عام ٢٠٠٨، وتبلغ تقديراتها ٩٢ مليون دولار لعام ٢٠٠٩. ويساعد برنامج الأغذية العالمي في الوقت الراهن ٢,٧ مليون مستفيد في هايتي. ويعاني ما يصل إلى ٣٠ في المائة من الأطفال في بعض المناطق من سوء التغذية المزمن. فينبغي دعم البرامج القوية والتعاون المشترك بين الوكالات للحيلولة دون وقوع سوء التغذية هذا والحد منه.

٣٥ - ومن الواضح أن مستوى الحرمان في هايتي لا يتوافق مع الاستقرار. وفي هذا السياق، يشدد الفريق على ضرورة تلبية ما تطلقه الأمم المتحدة وشركاؤها من نداءات إنسانية. فقد أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية نداء عاجلاً معدلاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، زاد فيه المبلغ الإجمالي المطلوب ليصبح ٤٨٥ ٥٢٥ ١٢٧ دولاراً. وفي أوائل أيار/مايو ٢٠٠٩، تم توفير تمويل بنسبة ٥٠,٣ في المائة لهذا النداء، وهي نسبة لا تزال بعيدة عن أن تكون مرضية. وقد ساعد الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وآلية تمويل جديدة على توفير تمويل سريع ومرن. وتم تعزيز النظام الوطني للحد من مخاطر الكوارث، مع تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع. وبينت الحكومة بوضوح أولوياتها في مجال الإنعاش المبكر للمجتمعات المحلية المتأثرة وإعادة تأهيلها، وذلك في سياق تقييم الاحتياجات لفترة ما بعد الكوارث، الذي أنجز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بإشراف الحكومة وبدعم قُدِّم بصورة مشتركة وموحدة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. وعلاوة على ذلك، تعرض خطة الانتعاش وإعادة التأهيل في المجال الاقتصادي، التي قدمتها الحكومة في واشنطن، أعلن المؤتمر عن أهم الأولويات الوطنية للعامين المقبلين، وتتضمن إضافة إلى إعادة تأهيل الهياكل الأساسية (الطرق، والكهرباء، والجسور، وإنشاء منطقة حرة) تدابير وقائية للحد من أوجه ضعف البلد الاجتماعية والبيئية. ويمكن للمبعوث الخاص للأمم المتحدة أن يساعد في توسيع نطاق المشاريع الرامية إلى الحد من هشاشة البلد، وفقاً لأولويات الحكومة.

٣٦ - ويجب أن تكون المساعدة ملموسة، على غرار المشروع الذي نفذته منظمة الأغذية والزراعة لإصلاح الأماكن المتضررة وتوفير المدخلات الزراعية للسكان المتضررين من الإعصارين هانا وآيك في غونايف، والذي شملته زيارة الفريق. وينبغي أيضاً توفير التمويل

اللازم للمشاريع التي تعتمد على كثافة اليد العاملة، كتلك التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة أرتيبونيت، حيث أصبح صاحب العمل الأول.

٣٧ - وطُرحت مسألة زيادة الاستعانة بمهندسي البعثة العسكريين لتقديم المساعدة في جميع أنواع الأعمال المدنية. وينبغي أن تستخدم هذه القدرات بأقصى نطاق ممكن. ولكن الحاجة إلى إيجاد تمويل لتنفيذ الأشغال العامة وإلى تجاوز المتطلبات البيروقراطية المتعلقة باستخدام تلك الأموال في مثل هذه السياقات غير المعتادة تحد من استخدام القدرات على ذلك النحو في الممارسة العملية. وذكُر للفريق أن ثمة إمكانية لإشراك مؤسسات بريتون وودز لسد هذه الفجوة المالية. وعلاوة على ذلك، فإن هشاشة الوضع في الميدان واستمرار وجود مخربي جهود السلام والاستقرار يتطلبان من البعثة تسخير كامل قدرتها للحفاظ على النظام العام وحماية السكان في حالة وقوع أزمة مفاجئة. وقد أكد ممثلو القطاع الخاص الذين اجتمع بهم الفريق أهمية الدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار لدوائر الأعمال في البلد.

باء - تجديد الزخم لصالح القطاع الخاص

٣٨ - يتمثل التطور الكبير الذي شهدته هايتي في مجال التنمية في الإقرار بأن القطاع الخاص لم يكن مستخدماً بما فيه الكفاية في الاستراتيجيات الاقتصادية وأنه ينبغي له الآن الاضطلاع بدوره بشكل كامل، بما في ذلك عن طريق خلق فرص العمل. وقد نشأت بصورة متزامنة مصالح اقتصادية وإرادة سياسية، بين صفوف الزعماء الهايتيين والشركاء في التنمية على السواء، لتهيئة بيئة مؤاتية للأعمال التجارية. وقد أسهمت في تحقيق هذا الزخم الفرص الموفرة من خلال منح المنتجات الهايتية معاملة تفضيلية بموجب قانون توفير الفرص لهايتي في نصف الكرة الغربي من خلال تشجيع الشراكات الذي سنه الكونغرس الأميركي. ويمكن أن يساعد المبعوث الخاص للأمم المتحدة في جذب الاستثمارات الأجنبية في هذا السياق.

٣٩ - ولاحظ الفريق أن تقرير البروفيسور بول كولييه (Haiti: From Natural Catastrophe to Economic Security [هايتي: من الكوارث الطبيعية إلى الأمن الاقتصادي]) قد لقي ترحيباً لدى الجهات الفاعلة الاقتصادية في هايتي بأن تنمية البلد أصبحت في متناول اليد. ويركز هذا التقرير، الذي يقدم استراتيجية للإسراع في تحقيق الأمن الاقتصادي، على مناطق التصدير وتطوير صناعة الملابس، وهما مجالان يمكن لهايتي فيهما أن تدخل حلبة التنافس وتنتشر منتجاتها بسرعة في الأسواق العالمية، ولا سيما سوق المنسوجات في الولايات المتحدة.

٤٠ - زار الفريق المدينة الصناعية في بور أو برنس، بما في ذلك مصنع للملابس، واجتمع بممثلين عن قطاع الأعمال أبدوا دينامية صادقة في توسيع نشاطاتهم فيها وكانوا يتوقعون من

الحكومة اتخاذ قرارات تفتح باب القطاعات الاقتصادية وتخلق مزيداً من الفرص لخطة أعمالهم التجارية. وتجدر الإشارة إلى أن الفريق زار أيضاً في عام ٢٠٠٧ مصانع النسيج في منطقة للتجارة الحرة في ونامينت، في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد. وأعرب الفريق حينئذ عن أمله في أن يسمح التشريع المشار إليه في الفقرة ٣٨ أعلاه بتوسيع نطاق الأعمال التجارية من هذا النوع في هايتي، نظراً لما توفره من بدائل للنشاط الزراعي، ولتقاضي العمال أجوراً منخفضة لكن منتظمة. وأكد الفريق أيضاً أن شروط عمل الموظفين وأجورهم تستوجب مراقبة دقيقة من وكالات من خارج الشركة، وأوصى بالتماس المشورة من منظمة العمل الدولية بشأن التقيد بمعايير العمل اللائق. وينسحب هذا الرأي أيضاً على الصناعات التي جرت زيارتها هذا العام والتي تقع في مدينة بور أو برنس، على مقربة من مدينة الأكواخ سيتي سولا، حيث يعيش بعض العمال. وينبغي لهذه الصناعات أن توفر للعمال فرصة تتيح لهم الخروج من الفقر. وإذا ما ظلت الأجور منخفضة للغاية في المناطق الحضرية، فمن غير المرجح أن تسهم هذه الوظائف في تحسين الظروف المعيشية بصورة فعلية وتعزيز الاستقرار في البلد، ناهيك عن التقليل من الرغبة في الهجرة. لذا ينبغي تشجيع توعية السلطات الاقتصادية المحلية بمسؤوليتها تجاه السكان الشديدي الحرمان ودعم المبادرات التي تسهم في ذلك.

٤١ - وأنشأ الرئيس بريفال لجنة معنية بالقدرة التنافسية تضم نحو ٢٠ شخصية من القطاعين العام والخاص والقطاعات الاجتماعية، مكلفة بتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص بهدف وضع خطة استراتيجية لتحسين القدرة التنافسية في هايتي والإسهام في تغيير الذهنيات سعياً إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتكوين الثروات. وتمكنت اللجنة في إطار مشروعها المعنون "رؤية مشتركة"، من تحديد "أنماط الشلل" التي تسهم في الجمود والركود الاقتصادي، ومنها الخوف من اتخاذ القرارات، وانعدام الثقة وانعدام التنسيق. وتهدف اللجنة إلى استبدال هذا السلوك وهذه الذهنية غير المنتجين بإجراء حوار مثمر مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، وتنفيذ استراتيجيات فعالة في القطاعات ذات الأولوية، ومنها السياحة، والصناعة التجميعية، والبناء، وتجهيز الفواكه والخضار والزيوت الأساسية. كما حُددت مجموعة من "المكاسب السريعة" من أجل توليد زخم ملموس لا سيما في مجال السياحة بمنطقة كاب هايتيان.

٤٢ - ويرغب الفريق الذي اجتمع مع رئيس اللجنة وغيره من ممثلي القطاع الخاص، في توجيه تهنئة على الجهود المبذولة لرأب الهوة بين القطاعين العام والخاص والقطاعات الاجتماعية في هايتي والوقوف على الأسباب الكامنة للركود. وتستحق هذه العملية التي لا بد أنها ستكون طويلة الأجل، أن تُجرى بطريقة منهجية ومن خلال الوصول إلى جهات

فاعلة عديدة ومتنوعة بما يتيح للجنة أن تؤثر تأثيراً حقيقياً على هذه الذهنية. ومن المهم أيضاً دمج عملها في سياسات الحكومة، بما فيها الخطة التي عُرضت في مؤتمر واشنطن، وبذل جهود متكاملة.

٤٣ - وأتى نظراً من القطاع الخاص على ذكر عدم وجود بنية تحتية للنقل باعتباره عائقاً أمام توسيع نطاق الأعمال التجارية لا سيما في الأقاليم فضلاً عن عدم إمكانية الحصول على الطاقة والائتمان. ويتطلب حل هذه المشاكل اتخاذ الرعماء السياسيين قرارات وإجراءات تحكيم هامة، وحساسة أحياناً. ويستوجب ذلك عملاً متواصلًا لا سيما متى كان للبرلمان دور يضطلع به. ومع أن الفريق لاحظ رغبة في اتخاذ إجراء سريع من أجل توفير فرص عمل، فإنه من المتوقع أن تستوجب معظم المجالات الاقتصادية اتخاذ سلسلة من القرارات تنفذ وفق خرائط طريق واضحة. وتكتسي الخطط الحكومية أهمية بالغة في ما يتعلق بذلك النهج، ومن المؤكد أن إحراز تقدم مستمر يعتمد على ذلك.

٤٤ - ولاحظ الفريق أيضاً أن الإمكانيات المحدودة للحصول على الائتمان ورأس المال قد تشكل مشكلة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد وذلك في كثير من المجالات: بدءاً بالصناعات الغذائية إلى السياحة، ومن الصناعة التحويلية إلى قطاع الخدمات. ويوفر القطاع المالي الوطني عدداً ضئيلاً من الإمكانيات لتمويل بدء تشغيل المشاريع، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أو معاودة تشغيلها أو تنميتها. وتكون هذه الإمكانيات، لدى توافرها، باهظة التكاليف وقليلة المرونة. لذا ينبغي دراسة هذه المسألة بجدية من أجل توفير الإمكانيات المثلى لتحقيق التنمية الاقتصادية في هايتي.

جيم - ضرورة مواصلة تقديم الدعم لتنمية المجتمعات المحلية

٤٥ - لا شك في أن توفير فرص العمل ستغري العديد من سكان هايتي المقيمين في بور أو برنس أو العازمين على الهجرة إلى المدن هرباً من الحرمان في المناطق الريفية. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يخلق قطاع الملابس وغير ذلك من الأنشطة الصناعية التي يمكن تطويرها بسرعة في البلد عدداً كافياً من فرص العمل لإحداث تغييرات عميقة في المجتمع. وقدّر المتحاورون أن في الإمكان استحداث ما يتراوح بين ٣٠.٠٠٠ و ٥٠.٠٠٠ فرصة عمل على هذا النحو، في بلد يضم ٩,٨ مليون نسمة.

٤٦ - وتجدر الإشارة إلى أن معظم الهايتيين هم من سكان الريف ويعتمدون على العمل الزراعي، في حين أن الإنتاج الزراعي هو أضعف من أن يطعم جميع السكان. وفي هذا السياق، ينبغي لتأهيل العمل الزراعي وتمكين المجتمعات الريفية أن يظلا هدفين رئيسيين للحكومة والشركاء القطريين في التنمية. وهناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتعزيز قدرات

المزارعين، ولا سيما تحسين المحاصيل الزراعية، وتوفير التدريب الأساسي وتطبيق الإصلاح الزراعي. وسواء تعلق الأمر بتجزئة الأراضي، في أعقاب تقسيم المزارع لدى توزيع الإرث، أو بإدارة أراضي الدولة عن طريق وسطاء عقاريين غير منتجين في وادي أرتيبونيت، فإن الريف في هايتي يعاني من غياب قواعد تنظيمية للمقيمين فيه تضمن لهم كسب لقمة العيش. وإذا ما أضفنا إلى ذلك الائتمان الذي ينوء تحت نظام رهن عقاري ثقيل وغير فعال، نجد أن مصيدة الفقر أطبقت بالفعل على هذا المجتمع.

٤٧ - وتشكل التحويلات المالية من الهايتيين المقيمين في الخارج التي تمثل نحو ٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي آليات هامة تسمح للسكان الذين يعيشون في الفقر بمواجهة أوضاعهم، رغم احتمال انخفاضها في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ومع أنها تساعد الأسر المعيشية في تلبية الاحتياجات الأساسية لأفرادها، فإن آثارها محدودة جدا فيما يتعلق بإدخال تحسينات على المدى الطويل.

٤٨ - ويعتقد الفريق أن من الملح إيجاد حلول في العديد من المجالات (الزراعية والتقنية والقانونية والمتعلقة بالبنية التحتية) تكون قادرة على كسر حلقة الفقر هذه في المناطق الريفية، التي باتت تغذي حالة مستمرة من انعدام الأمن والاستقرار على المستوى الوطني. ويفترض ذلك أيضا حصول مشاريع التنمية الريفية، غير الممولة بشكل كافٍ من الناحية الهيكلية من قبل الجهات المانحة، على ما تستحقه من دعم.

٤٩ - ويجب قطعاً مواصلة إدارة أحواض المياه، التي تدمج البعد البيئي في التنمية الريفية، بالنظر إلى المرحلة المتقدمة التي بلغها تدهور البيئة الطبيعية. ومن مصلحة هذه المشاريع أيضا، التي يشكل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكالة منفذة هامة فيها، أن تستخدم يدا عاملة كثيفة. ويمكن لبعض الأنشطة أن توفّق في القيام بوظائف عدة، على غرار مشروع إدارة النفايات الصلبة في منطقة كارفور فوي الذي زاره الفريق. ويهدف ذلك المشروع في الواقع إلى القيام، بمشاركة نشطة من المجتمع المحلي، إلى جمع وفرز وتدوير النفايات وإنتاج قوالب اشتعال من الورق المعاد تدويره. ثم يجري تسويق هذه القوالب التي تشكل بديلا من الحطب الشائع استخدامه للطهي والمتسبب بإزالة الغابات في البلاد. كما يؤدي هذا المشروع دورا مهدئا ومحققا للاستقرار في منطقة معروف عنها بأنها بؤرة للتوتر الاجتماعي. ويدعو الفريق إلى مواصلة هذا المشروع الابتكاري والجيد التصميم نظراً للصورة المشرفة التي يعكسها عن التعاون بين بلدان الجنوب، وإن كان مشروعاً لا يتمتع بالاكتمال الذاتي من الناحية المالية.

٥٠ - وتلقى أيضاً مسألة تحقيق الاستقلال الذاتي للمجتمعات المحلية وإزالة تمهيش الفقراء صدىً في العمل الهادف إلى تعزيز حقوق الإنسان الذي تضطلع به جهات فاعلة عدة مثل

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. واجتمع الفريق بميشيل فروست، الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي الذي يعكف، لا سيما مع هيئات محلية في هايتي، على الترويج لنهج مستند إلى الحقوق أكثر منه إلى تلبية الاحتياجات. والهدف من ذلك هو تجسيد مفاهيم حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الهايتي، وجعلها أداة لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. ويشدّد الفريق على أهمية هذه الخطوة وهو يدعو الشركاء في التنمية، بمن فيهم المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية التي تقدم المساعدة المباشرة للشعب، إلى الانخراط فيها.

٥١ - وفي عام ٢٠٠٧، تباحث الفريق مع بعثة من اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن تنفيذ هايتي المعاهدة التي تحمل الاسم نفسه، سيما وأن هذا البلد لم يقدم قط أي تقرير عن تنفيذها. وأعرب الفريق عن ارتياحه لعلمه أن هايتي قامت بذلك بعدما قدمت تقريرها الأول إلى اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في جنيف. وبات يتعين على حكومة هايتي كفالة متابعة التوصيات التي قدمتها اللجنة في أعقاب نظرها في التقرير. بيد أن الفريق لاحظ بأسف أن البرلمان لم ينظر بعد في مشاريع القوانين الثلاثة المتعلقة بجوانب أساسية من وضع المرأة التي صاغتها وزارة شؤون المرأة وحقوقها وأقرتها الحكومة (انظر E/2007/78، الفقرة ٢٦). وهو يكرر تأكيد دعوته إلى اتخاذ إجراء في هذا الصدد.

٥٢ - وبين العمل السريع المطلوب لخلق فرص العمل والعمل الأساسي اللازم لإحداث تغيير اجتماعي، يعتمد بدوره على التنمية، تجدد الجهات الفاعلة الدولية نفسها مدعوة إلى التعاطي مع منطق ومقاييس زمنية مختلفة. ويشدد الفريق على أن هذين المنهجين لن يتعارضوا مع بعضهما البعض كون هذين البعدين مشروعين بلا شك لتلبية الاحتياجات الملحة والعميقة للبلد. ومن الأهمية بمكان أيضا تجنب إضعاف بُعد على حساب بعد آخر والإبقاء على عمل متوازن يتسم في الوقت نفسه بالفعالية ويعكس فهما عميقا للديناميات التي تشهدها هايتي. والأمر سيان بالنسبة إلى المعونة الدولية التي قد يتمنى المبعوث الخاص للأمم المتحدة الاهتمام باتساقها من خلال إيلائه هذين البعدين الأهمية عينها.

رابعاً - النتائج والتوصيات

٥٣ - تستند هذه الوثيقة، وهي خامس تقرير يصدر منذ استئناف الفريق عمله في عام ٢٠٠٤، إلى كل الأعمال السابقة، ومن ثم يجب أن تُقرأ على نحو متكامل. فقد أبرزت تقارير السنوات الأخيرة مسائل جرى تناولها في التقارير السابقة. وبينما حدث بعض

التحسن، ظلت العديد من التحديات على شدتها، مما يعني أن العديد من توصيات الفريق السابقة لا تزال مهمة، ولا سيما الوارد منها في تقريرَي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

٥٤ - ويوافق عام ٢٠٠٩ الذكرى السنوية الستين لنشر تقرير بعثة الأمم المتحدة للمساعدة التقنية إلى جمهورية هايتي. وكان ذلك التقرير الصادر في تموز/يوليه ١٩٤٩ قد قدمه الأمين العام آنذاك، تريجفي لي، باعتباره "انطلاقة جديدة في أنشطة الأمم المتحدة" و "مؤشراً على الجهود الوفيرة التي يؤمل أن تتمكن المنظمات الدولية المعنية من بذلها تحقيقاً للبرامج الجريئة للمساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان المتخلفة". ويأمل الفريق في أن يؤدي عمله الحالي، وعمل كل من الأطراف صاحبة المصلحة المشاركة في تنمية هايتي، إلى مستقبل أفضل يُخرج هايتي على نحو حاسم من حالة الهشاشة التي تعاني منها.

٥٥ - وهذا العام، يجد الفريق ما يشجعه في تطور الحالة في هايتي، ولا سيما بخصوص العمل الذي تضطلع به حكومة هايتي من أجل تنفيذ وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر ووضعها في بؤرة اهتمام مؤتمر واشنطن المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وذلك من خلال خططها للإنعاش الاقتصادي والإصلاح، والوثيقة المعنونة "هايتي: نموذج جديد". ويبرز الفريق أيضاً التقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما الشرطة، مما يؤدي إلى تعزيز نظرة السكان بإيجابية للشرطة الوطنية. ويُثني الفريق على السلطات الهايتية لما تضطلع به من عمل في هذا الخصوص.

٥٦ - وعلى نحو ما ذكر في تقرير السنة الأخيرة، لا يزال الفريق يعتبر أنه من الحتمي بقاء هايتي على جدول الأعمال الدولي وتقديم الدعم المناسب لها، ولا سيما عن طريق تواجد قوي للأمم المتحدة على أرض الواقع من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وكذلك فريق الأمم المتحدة القطري الذي يعزز من وجوده في المقاطعات الأكثر ضعفاً في البلد. ويدعم الفريق بقوة تمديد الولاية الحالية لبعثة تحقيق الاستقرار لفترات أخرى بهدف كفالة الاستقرار والأمن في هايتي وتوطيدهما. ويُثني الفريق على العمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة خلال الأشهر الأخيرة، عندما ساعدت جميع الزيارات التي قام بها الأمين العام ومجلس الأمن، وتقرير الأستاذ بول كوليه، وتعيين رئيس الولايات المتحدة الأسبق وليام ج. كلينتون مؤخراً، مبعوثاً خاصاً ليس فقط في إبقاء هايتي من بين أولويات جدول الأعمال العالمي، بل أيضاً في تعزيز الزخم لحشد موارد وطاقت جديدة. وسيكون العامان المقبلان حاسمين بالنسبة لهايتي، حيث لا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد بالغة الهشاشة. وكنتييجة لذلك، يكرر الفريق ندائه الموجه إلى الأطراف الدولية المؤثرة بأن تواصل

الطريق حتى النهاية وأن تنظر في زيادة دعمها لهايتي. كما يرحب الفريق بمواصلة تنويع الشركاء، بطرق من بينها التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٧ - واتسمت الأعاصير التي أصابت هايتي في عام ٢٠٠٨ بالشدة وأعاقت بشدة تنمية البلد. وفي هذا السياق، يود الفريق أن يثني على السلطات الهايتية لما أبدته من اهتمام مكثف بمجال التأهب للكوارث في وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، وفي تقييم احتياجات ما بعد الكوارث (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، وفي الخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والإصلاح في هايتي (نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

٥٨ - ويتطلع الفريق إلى مواصلة عمله مع حكومة هايتي، حيث يتابع توصياته، ويقدم المشورة بشأن التنمية التي تشتد حاجة البلد إليها من أجل تعزيز استقراره. وعلى وجه الخصوص، يود الفريق أن يقدم التوصيات التالية إلى سلطات هايتي ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة، بغرض تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية في هايتي وأثر الدعم الإنمائي.

التوصية ١

٥٩ - أنشأ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة نموذجاً لفعالية المعونة والشراكة يشجع الشركاء مثل حكومة هايتي والجهات المانحة على تشكيل آليات للمساءلة المتبادلة والامتثال في مجال الوفاء بالالتزامات. وفي هذا الخصوص، يُثني الفريق على ما أحرز من تقدم في التنسيق بين الجهات المانحة وحكومة هايتي. ولكن الفريق يشدد على ضرورة زيادة الاتساق مع الأولويات الهايتية على النحو المبين خلال مؤتمر واشنطن، مع مراعاة أن المسؤولية عن تنمية القدرات تقع على عاتق حكومة هايتي، وسيلزم تكاملها في رؤية أطول أجلاً.

التوصية ٢

٦٠ - يشدد الفريق على أهمية التوصل إلى توافق آراء سياسي من أجل إحراز تقدم في تحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي. وثمة حاجة واضحة إلى مواصلة تطوير المؤسسات البرلمانية في هايتي وكفالة التفاعل البناء بين البرلمان والحكومة، من أجل تعزيز توافق الآراء اللازم بشأن أمور من بينها تنفيذ وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر، ومختلف الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتحقيق التنمية.

التوصية ٣

٦١ - بما أن هايتي تواجه تحديات هائلة فيما يتعلق بتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وتحقيق النمو الاقتصادي، يبرز الفريق ضرورة وضع استراتيجيات إنمائية تكفل التوازن بين جوانب التنمية هذه. فزيادة مشاركة الدولة في توفير الخدمات الأساسية على وجه الخصوص ستسهم أيضا في استقرار البلد.

التوصية ٤

٦٢ - يشدد الفريق على أن التسجيل المدني للهايتيين يعد أحد الشروط الضرورية لتحقيق تقدم كبير في توفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. ويمكن أيضا أن ييسر التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك المشاركة في التنمية الاقتصادية. ويحث الفريق حكومة هايتي على البناء على ما أُحرز من تقدم في السنوات الأخيرة في هذا المجال.

التوصية ٥

٦٣ - يتوقف توفير الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، وإنشاء مشاريع تجارية جديدة من جميع الأحجام، وتوفير العمالة، على زيادة إمكانية الحصول على الخدمات الائتمانية والمالية. وشهد الفريق وجود أوجه تقييد بالغ في القطاع المالي في هايتي بالنسبة لإمكانية الحصول على رأس المال. ويدعو الفريق إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن هذه المسألة، وإلى كفالة مرونة أكبر في القطاع المالي المحلي من أجل التمكين من قيام المشاريع الاستثمارية.

التوصية ٦

٦٤ - يشدد الفريق على أهمية الأمن الغذائي لاستقرار هايتي، ويُثني على كل الجهود التي تبذلها الأطراف المؤثرة الوطنية والدولية من أجل التخفيف من المعاناة. ولكن الفريق يشهد التحديات المترابطة في ميادين الأمن الغذائي، والزراعة، وملكية الأراضي، والطاقة، وإزالة الغابات. ويجب على أي استراتيجية إنمائية تعالج إحدى تلك المسائل أن تأخذ سائر المسائل في الحسبان حتى تكون مستدامة. ويرى الفريق أيضا أن الأحكام ذات الصلة في وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر يتعين أن تنفذ بأسرع ما يمكن من أجل تعزيز قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى ذات الصلة، لكي يتسنى للهايتيين تحسين مواجهة ما يرتبط بذلك من تحديات والشروع في استراتيجية نمو مراعية لمصلحة الفقراء.

التوصية ٧

٦٥ - بحث الفريق مرة أخرى السلطات الهايتية، ولا سيما المؤسسات البرلمانية، على إدراج البعد الجنساني في جميع سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي، ولا سيما في تنفيذ وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر. ويُثني الفريق على الجهود التي تبذلها سلطات هايتي لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

التوصية ٨

٦٦ - يرى الفريق أن الحاجة إلى تحقيق "عائد السلام" أو "عائد الاستقرار" لا تزال ملحة من أجل تثبيط الأنشطة الإجرامية التي يمكن أن تضر باستقرار البلد بأسره، وأن تحقيق الاتساق بين فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة تحقيق الاستقرار يعد بالغ الأهمية في هذا الخصوص. وتفيد الأنشطة القصيرة الأجل، بما فيها المشاريع السريعة الأثر، بمحمل جهود التنمية في هايتي. ويوصي الفريق باستكشاف سبل زيادة الاستفادة من مهندسي بعثة تحقيق الاستقرار من أجل تحقيق قدر أكبر من أوجه التلاحم بين ولاية البعثة واحتياجات التنمية في هايتي.

التوصية ٩

٦٧ - يبرز الفريق الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في العمل الإنساني والإئمائي في هايتي. ولكن الفريق يرى أن من المهم للغاية التوفيق بين الضغوط من أجل الحصول على أثر إئمائي سريع وتدخلات مرنة، عن طريق الأوساط غير الحكومية، والحاجة إلى تعزيز القدرات المؤسسية للدولة في هايتي. وفي هذا الخصوص، يكرر الفريق الاقتراح الذي سبق وقدمه إلى الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، بتقديم المشورة المتعلقة بالسياسات وأفضل الممارسات في مسألة استبقاء الأفراد المؤهلين في البلد.

برنامج زيارة الفريق الاستشاري المخصص إلى هايتي

٤-٧ أيار/مايو ٢٠٠٩

الاثنين، ٤ أيار/مايو

- الساعة ١٣/٠٠ الوصول إلى مطار توسان لوفرتيور الدولي
- الساعة ١٤/٠٠ الاجتماع بالريك نيكولا، وزير الخارجية والشؤون الدينية
(وزارة الخارجية)
- الساعة ١٥/٣٠ إحاطة قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي
(مقر بعثة تحقيق الاستقرار)
- الساعة ١٦/٤٥ اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري
(مقر بعثة تحقيق الاستقرار)
- الساعة ١٩/٤٥ حفل استقبال نظمته بعثة تحقيق الاستقرار
(مقر إقامة الممثل الخاص للأمين العام)

الثلاثاء، ٥ أيار/مايو

- الساعة ٧/٣٠ زيارة إلى غونايف (بالهليكوپتر)
- اجتماع مع الأمم المتحدة، والسلطات المحلية وإدارة الدفاع المدني في المقاطعة
- عرض لبرامج ومشاريع الإنعاش
- زيارة لمشاريع التنمية الريفية والأمن الغذائي
- الساعة ١٥/٠٠ اجتماع مع رئيس الوزراء
(مكتب رئيس الوزراء)
- الساعة ١٦/١٥ اجتماع مع وزير التخطيط والتعاون الخارجي وغيره من وزراء الحكومة بشأن تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر
(مكتب رئيس الوزراء)

- الساعة ٢٠/١٠٠
عشاء عمل مع ميشيل فورست، الخبير المستقل، المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي
(فندق مونتانا)
- الأربعاء، ٦ أيار/مايو
الساعة ٧/١٥
إفطار مع غلاديس كوييه، رئيس اللجنة الرئاسية المعنية بالتنافسية، وجاكي لومارك، منسق اللجان الرئاسية والقطاع الخاص
(فندق مونتانا)
- الساعة ٩/٤٥
زيارة لمشروع النفايات الصلبة في كارفور فوي
- الساعة ١١/١٥
زيارة لمجمع صناعي صاحبها عرض قدمه ممثلو القطاع الخاص
- الساعة ١٢/٤٥
غداء عمل تناول خلاله حاضرون موضوع سيادة القانون مع وزير العدل، ووزير الدولة للأمن العام، والمفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية، ومدير مصلحة السجون
(فندق مونتانا)
- الساعة ١٤/٣٠
اجتماع مع الجهات المانحة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف وأعضاء الفريق الأساسي
(فندق مونتانا)
- الساعة ١٦/٠٠
اجتماع بشأن الأمن الغذائي مع وزارة الزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأغذية العالمي، والمجلس الوطني لتنسيق الأمن الغذائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية
(فندق مونتانا)
- الساعة ١٧/٣٠
اجتماع مع ممثلي المجتمع المدني
(فندق مونتانا)
- الساعة ١٩/٣٠
حفلة كوكتيل أقامه سفير كندا وحضره أعضاء الفريق الأساسي والسلك الدبلوماسي

الخميس، ٧ أيار/مايو

اجتماع مع الرئيس بريفال (قصر الرئاسة)	الساعة ٩/٠٠
زيارة للبرلمان واجتماع مع رئيسي المجلسين والأمناء الأول، ورؤساء لجان الميزانية (البرلمان)	الساعة ١٠/١٥
اجتماع/استخلاص للمعلومات مع وزير التخطيط والتعاون الخارجي (وزارة التخطيط والتعاون الخارجي)	الساعة ١١/٣٠
مؤتمر صحفي (مطار توسان لوفرتيور)	الساعة ١٢/٤٥
استخلاص للمعلومات مع الممثل الخاص للأمين العام، والمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بالنيابة	الساعة ١٣/٣٠
المغادرة إلى نيويورك	الساعة ١٤/٠٠